

Distr.: General
1 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في تحد صارخ لأمر محكمة العدل الدولية الملزم الذي يشير إلى اتخاذ تدابير تحفظية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، تواصل إسرائيل اعتداءها بغرض الإبادة الجماعية في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 700 فلسطيني آخر وجرح ما يزيد على 1 000 آخرين في الأيام القليلة التي انقضت منذ صدور حكم المحكمة التاريخي في 26 كانون الثاني/يناير.

وقد أمرت المحكمة إسرائيل بأن تقوم، في جملة أمور، بمنع ارتكاب جميع الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية، ولا سيما: (أ) قتل أعضاء من الجماعة؛ (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ (ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ (د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

ومع ذلك، تجاهلت إسرائيل هذا الأمر، وسمحت لقوات احتلالها التي لا تعرف الرحمة وميليشيات مستوطنها وقيادتها بمواصلة القتل والتشويه وإحداث المزيد من الخراب والدمار، معرضة عمداً بقاء المدنيين الفلسطينيين للخطر ومصممة على إلحاق أقصى قدر من الألم والخسارة. ويقول رئيس الوزراء الإسرائيلي: "لن يوقفنا أحد، لا لاهاي، ولا محور الشر، ولا أي شخص آخر".

وهكذا، فإن شهراً آخر من الفظائع التي لا تتوقف قد رفع عدد الضحايا إلى 26 751 فلسطينياً قُتلوا وأُصيب 65 636 شخصاً بجروح جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلية لغزة. ومن بين القتلى نحو 11 500 طفل، بمن فيهم رضع وأطفال صغار السن، أي قرابة 2 000 طفل آخر منذ رسالتي السابقة المؤرخة 19 كانون الثاني/يناير.



وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ارتفع عدد الضحايا إلى 370 فلسطينياً قتلوا، من بينهم 94 طفلاً، وأصيب 4 386 بجروح منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الشهر وحده، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية و/أو المستوطنون 61 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً، في غارات استهدفت مخيمات اللاجئين على وجه الخصوص، بما في ذلك في جنين، حيث اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس مستشفى وأعدمت ثلاثة رجال داخله.

ولا يزال أكثر من 8 000 إنسان - رجالاً ونساءً وأطفالاً - مدفونين تحت الأنقاض، محرومين في الموت من الكرامة التي حرّموا منها في الحياة، إلى جانب مئات الجثث التي تم استخراجها وتدنيها بسبب تدمير إسرائيل للمقابر والقبور في غزة، بينما تواصل تجريف الأراضي لإنشاء ما يسمى بـ "منطقة عازلة"، في محاولة صارخة للاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومرة أخرى، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إلى جانب عشرات المسؤولين الإسرائيليين الآخرين الذين شاركوا في مؤتمر "العودة إلى غزة" في 28 كانون الثاني/يناير، إلى التطهير العرقي لغزة وبناء مستوطنات إسرائيلية فيها.

وهي الكرامة نفسها التي يُحرم منها ما يزيد على مليوني فلسطيني في غزة يكافحون بشدة من أجل البقاء على قيد الحياة جراء القنابل والتشريد القسري والجوع والعطش والأوبئة والصدمات التي تُلقها بهم إسرائيل وهي تواصل حملتها بغرض الإبادة الجماعية. ولا تزال إسرائيل، التي لا تردعها النداءات العالمية لوقف إطلاق النار، وبالحمية التي يوفرها حق النقض في مجلس الأمن، واثقة من أنها لن تواجه أبداً عواقب على هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والفظائع المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي ازدياد لمحكمة العدل الدولية، يواصل المسؤولون الحكوميون والقادة العسكريون الإسرائيليون وابل التحريض والتجريد من الإنسانية ضد الفلسطينيين، ثابتين في دعواتهم للقتل والإبادة في غزة، مستخفين بأمر المحكمة لإسرائيل بـ "منع ومعاينة التحريض المباشر والعلمي على ارتكاب الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأعضاء الجماعة الفلسطينية في قطاع غزة".

كما تواصل إسرائيل عرقلة المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية والوقود، للسكان الفلسطينيين في غزة، بمن فيهم ما يزيد على 1,9 مليون شخص شردوا قسراً من ديارهم وهم في حاجة ماسة إلى المساعدات الطارئة. بل إن المواطنين الإسرائيليين ينضمون إلى الحصار الذي تفرضه الحكومة بمنع دخول المعونة، مما يؤدي إلى تفاقم ظروف الجوع، التي تصل إلى مستوى المجاعة الجماعية وخطر المجاعة الوشيك، والجفاف، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض وحالات العدوى، حيث يكون الأطفال أكثر عرضة للهزال الذي يؤدي إلى الموت.

وتعرقل السلطة القائمة بالاحتلال عمداً وبشكل منهجي معيشتهم وبقاءهم في انتهاك مباشر لأمر المحكمة الذي يقضي بأن "على إسرائيل اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة". وفضلاً عن ذلك، لا تزال إسرائيل تقوم بالهجوم والتدمير المنهجين للمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، مما يقوض توفير الخدمات الإنسانية الأساسية ويعجل بالظروف غير الصالحة للعيش في غزة.

فأين يقف المجتمع الدولي في مواجهة هذا التحدي؟ أين هو الغضب المعلن إزاء بعض الحوادث، ولكنه غائب في مواجهة جرائم الحرب الصارخة والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية هذه ضد الشعب الفلسطيني؟ أين المساءلة؟ أين الدعوات لوقف تسليح سلطة احتلال تدبج الشعب الراحل تحت سيطرتها؟

لقد حان الوقت لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب. ويجب احترام أمر التدابير التحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية. فهو ملزم وإجباري. ولا يمكن لإسرائيل أن تستمر في التهرب من المحاسبة على جرائمها، ولا يمكن أن يستمر السماح لها بالتصرف كدولة فوق جميع الأعراف والقواعد، تدوس القانون وتقوض للجميع، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على النظام العالمي.

وقد آن الأوان منذ زمن طويل لوقف إطلاق النار، وإنقاذ أرواح المدنيين، والتمكين من تنفيذ التدابير التحفظية التي أشارت إليها المحكمة وضمان تنفيذها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بكل جدية وسرعة لجعل ذلك ممكناً، لصالح الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والسلام والأمن الإقليميين والدوليين، اللذين يتعرضان لتهديد خطير من جراء عدوان إسرائيل الإجرامي وما يترتب عليه من توترات وأعمال عنف في جميع أنحاء المنطقة.

ويجب أن تكون الأولوية الفورية لأن يتخذ مجلس الأمن إجراء للمطالبة بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وهو ما ظلت تطالب به الأغلبية المدوية من البلدان منذ شهر حتى الآن لوقف المذبحة وحماية أرواح المدنيين. وقد اضطلعت محكمة العدل الدولية بدورها ومسؤولياتها، وسارعت بتحديد تدابير تحفظية؛ ويجب على المجلس الآن أن يضطلع بدوره ومسؤولياته بموجب الميثاق.

ومن دون وقف إطلاق النار، فلن نتوقف أي من الفظائع، وستواصل إسرائيل نشر الموت والدمار والخراب، حيث أوضحت مرارا وتكرارا أنها لا تحترم القانون الدولي ولا حقوق الشعب الفلسطيني، ولا حقه في تقرير المصير، وفي العودة والتحرر من هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام الفصل العنصري، ولا تحترم بكل تأكيد حقه في الحياة.

ولذلك، نكرر نداءنا الدائم إلى مجلس الأمن بأن يتصرف دون إبطاء للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار. ويجب على المجلس أن يجبر إسرائيل على تغيير مسارها، ووقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها، ووقف تدهور الوضع المحفوف بالمخاطر في المنطقة، وإنقاذ احتمالات التوصل إلى حل عادل لهذا الظلم التاريخي.

وختاماً، أود أن أسجل رفض دولة فلسطين المطلق لجهود إسرائيل المستمرة والشريرة الرامية إلى التشهير بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتشويه سمعتها بهدف انهيار الوكالة وإنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. فقد ظلت الأونروا، من خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها قيادتها وموظفوها، تواصل بشجاعة دعم مهمتها الإنسانية الموكلة إليها في أكثر الظروف استحالة وفضاعة في غزة وفي ظل تعرض الوكالة نفسها لهجوم مستمر أيضاً.

وقد قُتل حتى الآن ما مجموعه 152 موظفا فلسطينيا من موظفي الأونروا في عمليات القصف الإسرائيلية. وقُتل 372 فلسطينيا نازحا، من بينهم نساء وأطفال، وأصيب 1 335 بجروح في هجمات إسرائيلية أثناء لجوئهم إلى مدارس الأونروا، التي تعرضت لأضرار ودمار واسع النطاق. وقبل يومين فقط، في 29 كانون الثاني/يناير، قُتل 10 فلسطينيين نازحين وجرح كثيرون آخرون في هجوم بالصواريخ

الإسرائيلية على فصل دراسي في مدرسة في مدينة غزة، مما زاد من ترويع الأسر النازحة. ومع ذلك، فإن الصدمة والرعب إزاء الادعاءات التي تطلقها إسرائيل ضد عدد قليل من موظفي الأونروا لم يُر لهما مثل في أي من أنحاء المجتمع الدولي، مما يزيد من تشويه سمعة أرواح الفلسطينيين.

وفضلاً عن ذلك، وللأسف، فقد أعلنت بعض البلدان المانحة للأونروا تعليق تمويل الوكالة رداً على هذه الادعاءات التي لم يجر تأكيدها بعد، على الرغم من التدابير السريعة التي اتخذها المفوض العام وبدء الأمين العام تحقيقاً لضمان المساءلة. وإن قرارات من هذا القبيل تُعاقب بشكل جماعي الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم تقريباً جميع السكان الفلسطينيين في غزة، وتهدد استمرار المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها والمنقذة للحياة التي تقدمها الأونروا وتهدد دورها في تحقيق الاستقرار في المنطقة في وقت يتسم بالهشاشة والتقلب الشديدين، مما يضاعف الاحتياجات واليأس ويُذر بمزيد من النزوح داخل غزة وخارجها حيث تُدفع العائلات الفلسطينية إلى حافة الهاوية وهي تلتمس نائسة البقاء على قيد الحياة.

وعليه، فإن فلسطين تناشد بإلغاء تلك القرارات واستئناف وزيادة التمويل المقدم للأونروا لضمان بقائها شريان حياة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك في غزة حيث تتعرض حياتهم لخطر وشيك. وكما أكد رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإن "سحب الأموال من الأونروا أمر محفوف بالمخاطر وسيؤدي إلى انهيار النظام الإنساني في غزة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى من الناحية الإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة. ولا يمكن للعالم أن يتخلى عن شعب غزة".

ولا بد من وقف حرب الإبادة الجماعية هذه التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أطفالنا، ولا بد من إنهاء احتلالها الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري الذي تنهجه. ويجب أن يبدأ هذا بوقف إطلاق النار الآن لإنقاذ الأرواح البشرية وإنقاذ مستقبلنا الجماعي.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 824 رسالة، والتي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 19 كانون الثاني/يناير 2024 (A/ES-10/980-S/2024/84)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم